ضبط مخالفات الإقامة في العراق بين الازمات الأمنية والتحديات الإدارية

SEIZURE OF RESIDENCE VIOLATIONS IN IRAQ BETWEEN SECURITY CRISES AND ADMINISTRATIVE CHALLENGES

المقدم الدكتور :محمد قاسم خلف كنج
مديرية الأحوال المدنية والجوازات والإقامة في ديالى
mq6680202@gmail.com

Lieutenant Colonel dr:Muhamad Qasim Khalaf Kinj
Directorate of Civil Status Passports and Residence in Diyala
mq6680202@gmail.com

١٤٤٧هـ ٢٠٢٥م

ملخص البحث:

هدفت الدراســـة إلى التعرف على تحدي الازمات الأمنية والإدارية التي تعيق جهود ضـــبط مخالفات الإقامة في العراق مع تقديم رؤية نقدية للإجراءات المتبعة واقتراح حلول عملية قابلة للتطبيق في الســـياق العراقي الراهن، ولتحقيق هذا الهدف اســـتخدم الباحث المنهج الوصـــفي بالأسـلوب المسـحي لملاءمته طبيعة أهداف الدراسـة ، تمثل مجتمع البحث من قسـم الإقامة ، وقيادة العمليات المشـتركة وتشـمل جهاز المخابرات والاسـتخبارات والامن الوطني ، وموظفين وزارة العمل) في كافة المحافظات،اذ تم اختيارهم بالطريقة العمدية أما عينة البحث بلغت(٢٣٠) عضـواً تم تقسـيمها إلى عينة اسـتطلاعية عددها (٣٠) اما عينة التطبيق بلغت (٢٠٠) ولجمع البيانـات قام الباحث بإعداد اســـتبانـة مكونـة من (١٥) عبارة موزعـة على محورين ، وهي: (الازمات الأمنية، التحديات الإدارية) وأظهرت نتائج الدراســـة أن ضـــبط مخالفات الإقامة في العراق لا يقتصر على كونه إجراءً إداريًا تنظيميًا فحسب، بل يمثل قضية استراتيجية ترتبط بشكل مباشـــر بالأمن الوطني والاســـتقرار الاجتماعي، فالأزمات الأمنية المتعاقبة أضـــعفت قدرة المؤسسـات على متابعة وضـبط المخالفات في حين كشـفت التحديات الإدارية عن فجوات كبيرة في الهياكل التنظيمية وآليات التنسـيق والتكنولوجيا، يوصـى الباحث بضـرورة وضـع اسـتراتيجية وطنية متكاملة لضـــبط مخالفات الإقامة ترتكز على تحديث التشـــريعات وتبني أنظمة إلكترونية حديثة لإدارة بيانات المقيمين وتعزيز التنســـيق بين الأجهزة الأمنية والإدارية مع تفعيل التعاون الدولي والإقليمي في مجال تبادل المعلومات كما يجب الاستثمار في بناء قدرات الكوادر البشرية وتفعيل الرقابة لمكافحة الفســاد والروتين بما يســهم في تحقيق توازن حقيقي بين متطلبات الأمن واعتبارات الإدارة الفاعلة.

الكلمات المفتاحية: مخالفات الإقامة، الازمات الأمنية، التحديات الإدارية.

Research summary ;

"This study aimed to identify the security and administrative challenges that hinder efforts to address residency violations in Iraq, presenting a critical vision of the procedures followed and proposing practical solutions applicable in the current Iraqi context. To achieve this goal, the researcher used the descriptive approach in a survey manner, suitable for the nature of the study's objectives. The research community consisted of the Residency Department, the Joint Operations Command, including the Intelligence and Security Agency, and the Ministry of Labor employees in all governorates, who were selected intentionally. The research sample consisted of 230 members, divided into a pilot sample of 30 and an application sample of 200. To collect data, the researcher prepared a questionnaire consisting of 15 statements distributed across two axes: security crises and administrative challenges. The study's results showed that addressing residency violations in Iraq is not limited to being an administrative and regulatory procedure, but rather represents a strategic issue directly linked to national security and social stability. The successive security crises have weakened the ability of institutions to track and control violations, while administrative challenges have revealed significant gaps in organizational structures, coordination mechanisms, and technology. The researcher recommends the necessity of developing a comprehensive national strategy to address residency violations, based on updating legislation, adopting modern electronic systems for managing resident data, and enhancing coordination between security and administrative bodies, while activating international and regional cooperation in the field of information exchange. It is also necessary to invest in building human capacity and activating oversight to combat

corruption and bureaucracy, contributing to achieving a real balance between security requirements and effective management considerations".

KEYWORDS: Resideence, Security Crises, administrative challenges.

١-المقدمة

في ضـل التحولات السـياسـية والأمنية التي شـهدها العراق خلال العقود الأخيرة، برزت قضـية ضـــبط مخالفات الإقامة كواحدة من أبرز الإشـــكاليات التي تواجه الدولة في إدارة ملف الهجرة والوجود الأجنبي على أراضـــيها. فقد أدى تداخل الازمات الأمنية، من نزاعات داخلية وهجمات إرهابية، إلى ضعف قدرة المؤسسات المعنية على مراقبة وتنظيم حركة الوافدين، مما فتح المجال امام انتشـار المخالفات المتعلقة بالإقامة من جنسـيات متعددة، سـواء من قبل العمالة الأجنبية او اللاجئين او حتى الزوار المؤقتين.

ورغم ان التشريعات العراقية ،وعلى رأسها قانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧، وضعت اطاراً قانونياً واضـــحاً لتنظيم دخول وإقامة الأجانب ، الا ان التطبيق العملي لهذا القانون يواجه صعوبات متعددة ، منها ما يرتبط بالأوضاع الأمنية غير المستقرة في بعض المحافظات وغياب قاعدة بيانات موحدة بين وزارة الداخلية ووزارة العمل والشـؤون الاجتماعية وهيئة المنافذ الحدودية وقد أشـار باحثون إلى أن عدم وجود قاعدة بيانات موحدة ومترابطة بين هذه الجهات يشـكّل ثغرة أساسية تسمح بانتشار مخالفات الإقامة واستمرارها، وفي الوقت ذاته تعاني الأجهزة الإدارية من تحدياً مركباً يتداخل فيه البعد الأمني مع الإداري مما يؤدي إلى ضـــعف التنســـيق بين الجهات الحكومية، إضـــافة إلى نقص الكوادر المؤهلة، وتضـــارب التشـــريعات، الامر الذي يعرقل جهود الضبط ويؤثر سلباً على الامن المجتمعي والاقتصاد الوطني، كلها عوامل ساهمت في تفاقم هذه المشـكلة وتتجلى خطورة هذه التحديات يجد العراق نفســه امام ضــرورة ملحة لإعادة النظر في سياسات الإقامة وتطوير اليات الرقابة بما ينسجم مع المعايير الدولية.

وتتجلى خطورة هذه التحديات في أن العراق يجد نفسه أمام معادلة مزدوجة فمن جهة يسعى إلى الانفتاح الاقتصادي واستقطاب العمالة الأجنبية والشركات الاستثمارية ومن جهة أخرى عليه أن يحافظ على الأمن الوطني ويضمن السيطرة على حركة الأجانب بما لا يهدد الاستقرار الداخلي وهذه المعادلة تتطلب سياسات متوازنة قادرة على المواءمة بين البعد الأمني ومتطلبات الإصلاح الإداري.

وان ضبط مخالفات الإقامة لا يعد مجرد اجراء اداري، بل هو جزء من منظومة الامن الوطني، لما له من تأثير مباشر على الاستقرار الداخلي وسلامة المجتمع، ومن هنا تأتي أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على واقع ضبط مخالفات الإقامة في العراق، وتحليل العوامل الأمنية والإدارية المؤثرة فيه، مع تقديم رؤية عملية متكاملة تساهم في تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز فاعلية الإجراءات المتخذة ، أما مشكلة البحث فتتمثل في السؤال الجوهري ما مستوى تحديات الأزمات الأمنية والتحديات الإدارية في إضعاف قدرة الدولة العراقية على ضبط مخالفات الإقامة؟

٢ – الباب النظري:

٢-١ الأساس القانوني لتنظيم الإقامة:

يستند تنظيم إقامة الأجانب في العراق إلى قانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٧، والذي يحدد شروط الدخول، الإقامة، التجديد ، والتسفير، ويهدف هذا القانون إلى ضبط حركة الوافدين بما ينسجم مع المصلحة العامة، ويمنع التسلل غير القانوني او الإقامة غير المشروعة التي قد تشكل تهديداً امنياً او اقتصادياً.

٢-١-١ ومن أبرز ما ورد في القانون العراقي:

١-ضرورة حصول الأجنبي على سمة دخول رسمية، وفي قانون العراق فقد فرض قانون الإقامة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٧ ، في البند الثاني المادة الثالثة ، على الأجانب الحصول على سمة الدخول نافذة المفعول والتي تمثل موافقة جمهورية العراق على دخول الأجنبي لأراضيها ، ومن ثم لا تكفي حيازة الأجنبي لجواز سفر نافذ فحسب، وانما ينبغي ان يكون الجواز مؤشرا بتأشيرة وذلك بوضع علامة او ختم على جواز السفر او وثيقة السفر لدخول أراضي جمهورية العراق وهذا يستلزم دفع أجور يسيرة ومحددة (ادريس علي ورد ،٢٠٢٢، ٢٨).

٢-تحديد مدة الإقامة القانونية وتجديدها ضمن سقف زمني محدد ، ان هذه الفئة تتسع لتشمل الغالبية العظمى من الأجانب الذين يفدون إلى العراق ، كالأجانب القادمين لغرض السياحة او لطلب العلم ، او لأي من الأغراض التي تستلزم الاستقرار بإقليم الدولة العراقية ، وقد نظم المشرع العراقي الإقامة العادية في الفقرتين(د،هـ) أولا المادة السابعة من قانون إقامة الأجانب العراقي رقم ٧٦ لسنة ٢٠١٧ ، إذ اجازت الفقرة (د) الإقامة لمدة ثلاثين يوما اذا كانت سمة الدخول للعراق لغرض الزيارة ، اما الفقرة (هـ) من المادة السابعة فقد تضمنت موضوع منح سمة الدخول لأغراض سياحية او دينية لمدة ثلاثين يوما.

٣-فرض غرامات على المتجاوزين، مع إمكانية التسفير الإداري، فقد تقرر الدولة اخراج الأجانب من أراضيها اذا كانت عملية دخولهم إلى العراق بصورة غير شرعية ، ومن ثم تكون اقامتهم فيه غير مشروعة ، وبذلك يختلف الإخراج عن الخروج ، إذ ان الأول هو اجراء تأمر الدولة بمقتضاه بمغادرة السائح الأجنبي لإقليمها ، فالإخراج يتسم بطابع قسري او بصفة الاجبار، اما الخروج فيتم باختيار السائح الأجنبي وارادته وهذا ما اكده (ياسين طاهر الياسري ،١١١).

٢-١-٢ الجهات المعنية بضبط مخالفات الإقامة:

تتوزع مسؤولية ضبط مخالفات الإقامة بين عدة جهات حكومية، ابرزها:

ت	الجهة	المهام الرئيسية
١	وزارة الداخلية – مديرية شؤون الإقامة	اصدار الاقامات ،متابعة المخالفين ، تنفيذ قرارات التسفير
٢	قيادة العمليات المشتركة	دعم الحملات الأمنية لضبط المتسللين والمخالفين
٣	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	تنظيم العمالة الأجنبية والتأكيد من قانونية اقامتهم
٤	وزارة الصحة	متابعة الاقامات المرتبطة بالعلاج او الحالات الإنسانية ومتابعة الامراض الانتقالية
٥	الأجهزة القضائية	البت في القضايا المتعلقة بالإقامة غير القانونية

٢-٢ التحديات الأمنية في ضبط مخالفات الإقامة في العراق :

٢-٢-١ تأثير الوضع الأمني على تنفيذ إجراءات الإقامة :

يشهد العراق منذ سنوات تحديات امنية متواصلة، تتفاوت حدتها بين المحافظات ، مما ينعكس بشكل مباشر على قدرة الجهات المختصة في تنفيذ إجراءات ضبط مخالفات الإقامة، فغياب الاستقرار الأمني في بعض المناطق يعيق تنفيذ حملات التفتيش، ويحد من قدرة فرق المتابعة على الوصول إلى أماكن تواجد المخالفين ، خاصة في المناطق التي تشهد نشاطاً مسلحاً او اضطرابات اجتماعية .

٢-٢-٢ استغلال بعض المخالفين للثغرات الأمنية .

في ظل هذه الظروف، يلجأ بعض الأجانب المخالفين إلى التنقل بين المناطق غير الخاضعة لرقابة صارمة، او استخدام هويات مزورة ، او التستر خلف أنشطة غير رسمية ، ممار يصعب

عملية ضبطهم ، كما ان بعض المخالفين قد يكونون مرتبطين بشبكات تهريب او أنشطة مشبوهة ، مما يضيف بعداً امنياً خطيراً على ملف الإقامة .

٢-٢-٣ ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والإدارية .

رغم وجود جهود مشتركة بين وزارة الداخلية وقيادة العمليات، الا ان التنسيق الميداني بين الفرق الأمنية والإدارية لا يزال يعاني من التشتت ، خاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات حول المخالفين ، او تنفيذ قرارات التسفير، كما ان غياب قاعد بيانات موحدة بين الجهات الأمنية والإدارية يؤدي إلى تكرار الإجراءات او ضياع بعض الملفات.

٢-٢-٤ الحاجة إلى دعم لوجستي وتقني :

تفتقر بعض المحافظات إلى الموارد اللوجستية والتقنية اللازمة لتنفيذ حملات ضبط فعالة ، مثل أجهزة التحقق من الهويات، او وسائل النقل الميدانية ، او فرق التفتيش المدربة ، هذا النقص يحد من قدرة الجهات المختصة على تغطية المناطق الواسعة ، ويؤخر تنفيذ الإجراءات القانونية بحق المخالفين .

٢-٢-٥ التحديات المرتبطة باللاجئين والوافدين لأسباب إنسانية .

في بعض الحالات، يصعب التمييز بين المخالفين وبين الوافدين لأسباب إنسانية او طبية خاصة في ضل غياب وثائق رسمية او وجود حالات استثنائية ، وهذا يتطلب تعاملاً دقيقاً يوازن بين الاعتبارات الأمنية و الإنسانية، ويمنع استغلال هذه الثغرات من قبل المخالفين .

٢-٣ التحديات الإدارية في ضبط مخالفات الإقامة :

٢-٣-١ ضعف التنسيق بين الجهات المعنية .

تعاني عملية ضبط مخالفات الإقامة في تشتت اداري واضح ، نتيجة تعدد الجهات المسؤولة عن اصـــدار الاقامات ، تنظيم العمالة ومتابعة المخالفين ، هذا التعدد يؤدي إلى تضـــارب في الإجراءات بين وزارة الداخلية ووزارة العمل ، وتأخر في تنفيذ قرارات التســفير او التجديد، وغياب الية موحدة لتبادل المعلومات بين الدوائر .

٢-٣-٢ نقص الموارد البشرية و التقنية.

تعاني مديريات شـــؤون الإقامة في العديد من المحافظات من نقص في الكوادر المؤهلة ، مما ينعكس على بطء في معالجة طلبات الإقامة والتجديد ، و ضـــعف في تنفيذ حملات التفتيش والمتابعة .

٢-٣-٣ غياب قاعدة بيانات وطنية موحدة .

لا توجد حتى الان قاعدة بيانات مركزية تربط بين جميع الجهات المعنية بالإقامة ، مما يؤدي إلى صـــعوبة تتبع المخالفين عند تنقلهم بين المحافظات ، وتكرار تســـجيل الافراد في اكثر من جهة دون تدقيق وضعف في تحليل البيانات لاتخاذ قرارات استراتيجية .

٢-٣-٤ ضعف التوعية المجتمعية .

لا توجد حملات توعية كافية للمواطنين حول أهمية الإبلاغ عن المخالفين او التعاون مع الجهات المختصة ، مما يؤدي إلى انتشار حالات التستر على المخالفين ، وضعف الرقابة المجتمعية ، وغياب ثقافة الالتزام بالقانون لدى بعض الفئات .

٣- منهج البحث وإجراءاته الميدانية :

٣-١ منهج البحث

إن البحوث العلمية جميعها تلجأ في حل مشـكلاتها إلى اختيار منهج يتلاءم ووظيفة المشـكلة، عليه اسـتخدم الباحث المنهج الوصـفي التحليلي نظراً لملاءمته طبيعة بحثه لهذه الدراسـة "إذ يهدف أسـلوب المنهج الوصـفي إلى تحديد الظروف والقيم والعلاقات الإنسـانية المتعددة فهو الطريق أو الطريقة التي توصل الإنسان من نقطة إلى أخرى أو هو السمة الغالبة على مجموعة الظواهر الفكرية والسلوكية"(إسماعيل ،١٩٩٤ : ص٦٢).

٣-٢ مجتمع وعينة البحث :

يعد تحديد الباحث لمجتمع وعينة بحثه من الخطوات والمراحل المهمة في عملية إجراء البحث عليه تحدد مجتمع البحث بكادر قسم الإقامة ، قيادة العمليات المشتركة وتشمل جهاز المخابرات والاسـتخبارات والامن الوطني ، وموظفين وزارة العمل) في كافة المحافظات وتعد العينة من الأساسيات الضرورية في البحث العلمي أو "إن الباحث يلجأ إلى جمع بياناته ومعلوماته إما من المجتمع الأصلي أو من عينة ممثلة لهذا المجتمع"(عاقل ،١٩٧٩ :ص١١٦).

٣-٣ ادوات وأجهزة ووسائل جمع المعلومات:

يقصد بالأداة الوسيلة التي يجمع الباحث بوساطتها البيانات والمعلومات المطلوبة، والأدوات التي استعان بها الباحث في بحثه الحالي وهي:

٣-٣-١ وسائل جمع المعلومات:

- المصادر العربية.
- استمارات جمع البيانات وتفريغها.

- فريق العمل المساعد.
- استبانة التحديات الامنية والادارية.

٣-٣-٢ الادوات والاجهزة المستخدمة:

- حاسبة الكترونية يدوية.

٣-٤ اجراءات البحث الميدانية:

٣-٤-١ استمارة الاستبانة :

تعد الاســـتبانة من الأدوات المهمة في الحصـــول على البيانات والمعلومات التي يحتاج إليها البحث فهي " الوسيلة الوحيدة الميسرة لتعريض المستجيبين لمثيرات مختارة ومرتبة بعناية بقصد جمع البيانات "(دالين ،١٩٨٤ : ص٣٩٥) .

ولأجل أن تكون الاستبانة بشكلها البحثي العلمي الصحيح ولكي نضمن الاستجابات الصحيحة ممن توزع عليهم الاستبانة قام الباحث بالخطوات التالية :

١-الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة والمشابهة ذات الصلة بالموضوع للاستفادة منها في تصميم الاستبانة.

٢-قام الباحث بعرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء من ذوي الاختصاص في المجال من اجل تكوين صــورة واضــحة عن محاور الاســتبانة وعباراتها، وتم تحديد المحاور الرئيســة التي شــملتها الاســتبانة وهي (التحديات الأمنية والتحديات الإدارية) وكذلك تم صــياغة عبارات كل محور.

٣-تم إعداد الاستبانة في صورتها الأولية والتي شملت (محورين) و(٢٠ عبارة) .

٣-٤-٢ صلاحية العبارات (التحليل المنطقي) :

بعد أن عُدتْ عبارات الاستبانة البالغة (٢٠) عبارة وهي موزعة على محورين المذكورة عرضت على مجموعة من الخبراء والمختصين تقويمها والحكم عليها من حيث صياغتها وصلاحيتها علمياً فضلاً عن صلاحية مقياس التقدير الخماسي المستعمل (اتفق تماما/اتفق/محايد/لا اتفق/لا اتفق تماما) على التوالي إذ استعمل مقياس ليكرت الخماسي " فالمقياس المكون من خمس نقاط يكون أكثر حساسية ويتطلب تميزاً دقيقاً بين مراتب التقدير (عبدالمنعم وعبدالله ،١٩٩٥ :ص١٤١)، ويمتاز هذا المقياس "بسهولة استعماله وارتفاع درجة الثبات والصدق للقياس وذلك لتفاوت الدرجات امام كل عبارة وهي تتيح للفرد أن يعبر عن اتجاهه بالنسبة لكل عبارة من عبارات المقياس فضلاً عن أنها تقلل من درجة التخمين وعامل الصدفة .

وابدى الخبراء ملاحظاتهم واقترحوا حذف بعض العبارات أما لتكرارها بالمعنى مع المعنى الأخر أو لأنها لا تصلح، فتكونت الاستبانة من (١٥) عبارة (ملحق ١) وهي كالآتي :

المحور الأول: تحديات الازمات الأمنية وتضمن (٧) عبارات.

المحور الثاني: التحديات الإدارية وتتضمن (٨) عبارات.

٣-٤-٣ الأسس العلمية للاستبانة :

٣-٤-٣-١ الصدق :

لإيجاد صدق الاستبانة فقد وزعت الاستبانة المستعملة في البحث على مجموعة من الخبراء وبعد جمع البيانات عدل الباحث المقترحات والإضافات كافة، إذ بلغت نسبة الاتفاق حولها بمقدار (٨٤ %) وبذلك نحقق شرط صدق الاستبانة وقد أشار (Ebel ,1972:p555) بهذا الشأن إلى "أن أفضل وسيلة للتأكد من الصدق الظاهرة لأداة القياس أن يقدر عدد من الخبراء المتخصصين

مدى كون عبارات الاستبانة ممثلة للصيغة المطلوب قياسها" وبذلك تتحقق شرط صدق الاستبانة "فالمقياس الصادق هو المقياس الصالح لقياس السمة التي وضع من اجل قياسها"(محي الدين وعدس ،١٩٨٤ : ص١٧٩).

٣-٤-٣-٢ الثبات :

من اجل تحقيق شروط ثبات الأداة وزعت الاستبانة على عينة من عينة البحث والبالغة (١٢) شخص بتاريخ ٢٠٢٥/٧/١ وأعاد الباحث الاختبار بعد مرور أسبوع من الاختبار.

إذ أن معامل الارتباط البسيط الذي بلغ (٠.٨٩) وهذه نسبة مرتفعة التي تعبر عن قوة وجود العلاقة الموجبة بين الاختبارين والثبات هو " الاتساق والدقة في القياس "(سوسن ،٢٠١٠ : ص٦٦).

٣-٥ التجربة الاستطلاعية :

تعني التجربة الاستطلاعية " استطلاع الظروف المحيطة في الظاهرة التي يرغب الباحث في دراستها (الشوك وفتحي ،٢٠٠٤ ك ص٨٨-٨٩). وتعد دراسة تجريبية أولية يقوم بها الباحث على عينة صغيرة قبل قيامه ببحثه للتعرف على السلبيات والمعوقات التي قد تواجه الباحث في أثناء قيامه في تنفيذ التجربة الرئيسية.

وعليه أجرى الباحث التجربة الاستطلاعية على عينة قوامها (٣٠) شخص ضمن عينة البحث اختيرت بالطريقة العشوائية للمدة من ٢٠٢٥/٧/٥ ولغاية ١٥ /٧ /٢٠٢٥ للتعرف على مدى وضوح المجالات والعبارات للعينة، ومدى الاستجابة للاستبانة بشكلها النهائي.

٣-٦ تنفيذ الدراسة :

وزع الباحث وبمساعدة فريق العمل المساعد الاستبانة الورقية والإلكترونية عبر نموذج (google form) على أفراد عينة البحث المكون من قسم الاقامة، وقيادة العمليات المشتركة وتشمل جهاز المخابرات والاستخبارات والامن الوطني، وموظفين وزارة العمل) في كافة المحافظات ضمن المدة المحصورة بين ٢٠٢٥/٧/٢٠ ولغاية ٢٠٢٥/٩/١ وبعد الانتهاء من تنفيذ خطوات البحث جمع الباحث البيانات الخاصة بالاستبانة من أفراد عينة البحث وعددهم (٢٠٠) وتم ترتيبها في جداول تمهيداً لإخضاعها للمعالجات الإحصائية.

٤-عرض وتحليل ومناقشة النتائج :

يسعى هذا المبحث للتعرف على واقع وأهمية متغيرات الدراسة الخاصة في التحديات الامنية والادارية لضبط مخالفات الاقامة في العراق من خلال عرض وتفسير النتائج وذلك في ضوء إجابات أفراد العينة عن عبارات الاستبانة الخاصة بالدراسة، إذ سيتم عرض نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة من خلال الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لترتيب الأهمية تجاه الإجابة لآراء العينة حسب إجاباتهم، وقد اعتمدت الدراسة على مقياس (Likert) الخماسي في إجابات أفراد عينة الدراسة كما موضوح في الجدول (١)، والذي يشتمل مستويين في حالة الزيادة عن الوسط المرجح (2.61 – 3.40)، فستكون كبيرة إذا ما تراوح بين (3.41 – 4.20)، وكبيرة جداً إذا زاد عن (4.21 – 5) ويتضمن مستويين إذا انخفض عن الوسط المرجح، فتكون قليلة إذا تراوح بين (1.81–2.60)، وقليلة جداً إذا ما أنخفض عن (1 –1.80) . وسيعتمد الباحث في تفسير النتائج على أعلى وسط حسابي وأدنى وسط حسابي بين عبارات المحور الواحد، لتحديد العبارات الأكثر تأثيرًا أو أهمية.

وقد أشـار (الفاعوري ، ٢٠١٣ :ص١٤٥) إلى أن هذه الطريقة تُسـتخدم لتحديد الأولويات داخل المحور، وتساعد في توجيه التوصيات بناءً على مستوى استجابة أفراد العينة .

جدول (١) يوضح المتوسط المرجح ومستوى الاجابة

المتوسط المرجح	المقياس	مستوى الإجابة
1.80- 1	لا اتـفـق تماماً	قليلة جداً
2.60-1.81	لا اتفق	قليلة
3.40 – 2.61	محايد	متوسط
4.20 - 3.41	أتفق	كبيرة
5 - 4.21	أتفق تماماً	كبيرة جداً

٤-١ الوصف الاحصائي لعينة التطبيق:

جدول (٢)

يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الإلتواء والتفلطح

عدد العينة	المدى	اقل درجة	اعلى درجة	الوسط الحسابي	الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	التفلطح
٢٠٠	48	27	75	59.06	0.656	9.274	0.706	0.637

يبين الجدول (٢) الوصف الإحصائي للأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية والخطأ المعياري ومعامل الالتواء، إذ كانت قيم الالتواء محصـــورة بين (±3) مما يدل على تجانس أفراد العينة وتوزيعها اعتدالياً.

٤-٢ عرض وتحليل ومناقشة نتائج تحدي الأزمات الأمنية

جدول (٣)

يوضح الاوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف واتجاه الإجابة لمحور تحدي الأزمات الأمنية

		المقياس							
ت	العبارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	اتجاه الإجابة
١	تعيق الأزمات الأمنية متابعة وضبط مخالفات الإقامة بفعالية.	٢	١١	٤٧	٨٨	٥٢	٣,٨٩	٠,٨٩٢	٢٢,٩٣	اتفق
٢	تحوّل أولويات الدولة نحو الأمن على حساب متابعة الإقامة.	٤	١٨	٤٦	٨٦	٤٦	٣,٧٦	٠,٩٧٣	٢٥,٨٧	اتفق
٣	تستغل الجماعات المسلحة الوضع الأمني لتسهيل حركة المخالفين.	٣	٨	٤٨	٩٥	٤٦	٣,٨٧	٠,٨٦٦	٢٢,٣٧	اتفق
٤	تضعف الأزمات الأمنية التنسيق بين الجهات المختصة بالإقامة.	٢	١٦	٤٥	٨٦	٥١	٣,٨٤	٠,٩٣٢	٢٤,٢٧	اتفق
٥	تجعل الاضطرابات بعض المناطق خارج السيطرة، مما يسهّل المخالفات.	٣	١٨	٥٥	٩٤	٣٠	٣,٦٥	٠,٨٩٥	٢٤,٥٢	اتفق

٦	يزيد النزوح واللجوء نتيجة الأزمات صعوبة التمييز بين المقيمين الشرعيين والمخالفين.	١	٢٧	٥٣	٨٣	٣٦	٣,٦٣	٠,٩٤٧	٢٦,٠٨	اتفق
٧	يظل ضبط مخالفات الإقامة مرتبطاً بتحقيق الاستقرار الأمني.	٣	١٠	٤٤	٩٦	٤٧	٣,٨٧	٠,٨٨١	٢٢,٧٦	اتفق
	المحور ككل						٣,٧٨	٠,٩١	٢٤,١١	اتفق

أوضحت النتائج المتعلقة ببعد تحدي الازمات الامنية والمبينة في الجدول (٣)، ان أعلى قيمة كانت عند العبارة التي تنص على: (تعيق الأزمات الأمنية متابعة وضبط مخالفات الإقامة بفعالية.) بوسط حسابي بلغ (٣.٨٩) وبمستوى تقييم اتفق ، وبانحراف معياري مقداره (٠.٨٩٢) وبلغ معامل الاختلاف لها (٢٢.٩٣) ، وهذا مما يدل على ان للأزمات الامنية تأثير سلبي على ضبط مخالفات الاقامة في العراق أما أقل قيمة فقد جاءت عند العبارة التي تجعل الاضطرابات بعض المناطق خارج السيطرة، مما يسهّل المخالفات بوسط حسابي بلغ (٣.٦٣) وبمستوى تقييم اتفق وبانحراف معياري مقداره (٠.٩٤٧)، وبلغ معامل الاختلاف لها (٢٦.٠٨). أما أجمالاً فقد حقق بعد تحديات الازمات الأمنية مستوى تقييم اتفق بوسط حسابي بلغ (٣.٧٨) وانحراف معياري (٠.٩١) ومعامل اختلاف (٢٤.١١) ، ويعزو الباحث سبب هذه النتيجة إلى أن الأزمات الأمنية تؤثر بشكل مباشر على فعالية متابعة وضبط مخالفات الإقامة، إذ تتحول أولويات الدولة نحو معالجة القضايا الأمنية على حساب الرقابة على الإقامة ويرى أن الجماعات المسلحة تستغل هذا الوضع لتسهيل حركة المخالفين في حين تؤدي الأزمات إلى ضعف التنسيق بين الجهات المختصة ما يحد من قدرة السلطات على ضبط المخالفات بفاعلية كما يوضح أن

الاضـــطرابات تجعل بعض المناطق خارج الســـيطرة مما يزيد من ســـهولة ارتكاب المخالفات ويضـــيف أن النزوح واللجوء الناتج عن الأزمات يعقد عملية التمييز بين المقيمين الشـــرعيين والمخالفين ويخلص الطالب إلى أن ضبط مخالفات الإقامة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الاستقرار الأمني إذ يشكل الأخير شرطاً أساسياً لتمكين الجهات المختصة من أداء مهامها بكفاءة.

٤-٣ عرض وتحليل ومناقشة نتائج التحديات الإدارية :

جدول (٤)

يوضح الاوساط الحسابية والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف واتجاه الاجابة لمحور التحديات الادارية

ت	العبارات	المقياس					الوسط الحسابي	الانحـــــراف المعياري	معامل الاختلاف	اتجاه الاجابة
		اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما				
١	التحـــــديث الإداري البطـيء يزيـد مـــن تـــراكم المخالفات.	٢	٦	٣٠	٩٩	٦٣	٤,٠٨	٠,٨٢٠	٢٠,٠٩	اتفق
٢	البيروقراطيـة المطولـــــة تـؤخر معالجـة مخالفـــــات الإقامة.	٤	٩	٤١	٩٣	٥٣	٣,٩١	٠,٩٠٩	٢٣,٠٤	اتفق
٣	نقـــــص الكـــــوادر المدربـة يحـد مـــن فعاليـــة	٥	٨	٣٥	٩٩	٥٣	٣,٩٤	٠,٩٠٨	٢٣,٠٤	اتفق

	الرقابة الإدارية.									
٤	الفساد الإداري يتيح التلاعب في معاملات الإقامة.	٤	١٧	٣٨	٨٢	٥٩	٣,٨٨	٠,٩٩٧	٢٥,٦٩	اتفق
٥	غياب الأنظمة الإلكترونية يعيق متابعة المخالفين.	١	٥	٣٣	٩٧	٦٤	٤,٠٩	٠,٧٩١	١٩,٣٣	اتفق
٦	. محدودية الموارد المالية تؤثر على تطبيق القوانين.	٣	٦	٢٧	٧٤	٩٠	٤,٢١	٠,٨٩٤	٢١,٢٣	اتفق تماما
٧	ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة يعرقل ضبط المخالفات.	٥	١٠	١٩	٦٣	١٠٣	٤,٢٥	٠,٩٩٠	٢٣,٢٩	اتفق تماما
٨	ضعف الرقابة الداخلية يقلل من كفاءة المؤسسات المعنية بالإقامة.	١	٨	٢٠	٨٩	٨٢	٤,٢٢	٠,٨٢٠	١٩,٤٣	اتفق تماما
	المحور ككل						٤,٠٧	٠,٨٩	٢١,٨٩	اتفق

أوضـــحت النتائج المتعلقة ببعد التحديات الادارية والمبينة في الجدول (٤)، ان أعلى قيمة كانت عند العبارة التي تنص على ضــعف التنسـيق بين الجهات المسـؤولة يعرقل ضــبط المخالفات. بوسـط حسـابي بلغ (٤.٢٥) وبمسـتوى تقييم اتفق تماما، وبانحراف معياري مقداره (٠.٩٩٠) و بلغ معامل الاختلاف لها (٢٣.٢٩) ، وهذا مما يدل على التنسـيق بين الجهات المسـؤولة ليس بالمستوى المطلوب مما يجعل ضبط المخالفات صـعباً حسب إجابات العينة . أما أقل قيمة فقد جاءت عند العبارة التي تنص على الفســاد الإداري يتيح التلاعب في معاملات الإقامة. بوســط حســـابي بلغ (٣.٨٨) وبمســـتوى تقييم كبير وبانحراف معياري مقداره (٠.٩٩٧) وبلغ معامل الاختلاف لها (٢٥.٦٩)،.أما أجمالاً فقد حقق بعد التحديات الادارية مســـتوى تقييم كبير إذ بلغ الوسط الحسابي للمحور (٤.٠٧) وانحراف معياري (٠.٨٩) ومعامل اختلاف (٢١.٨٩). ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى تراكم مخالفات الإقامة إلى عدة عوامل إدارية وتنظيمية منها بطء التحديث الإداري والبيروقراطية المطولة مما يؤدي إلى تأخير معالجة المخالفات ونقص الكوادر المدربة وضعف الرقابة الداخلية الأمر الذي يحد من فعالية المؤسسات في رصد المخالفين كما يســهم الفســاد الإداري وغياب الأنظمة الإلكترونية الحديثة في التلاعب بالمعاملات وصــعوبة متابعة المخالفين إضافة إلى محدودية الموارد المالية وضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة ما يزيد من صعوبة ضبط المخالفات وتطبيق القوانين بفعالية.

٥-الخاتمة:

تشير نتائج الدراسة إلى أن جهود ضبط مخالفات الإقامة في العراق تواجه تحديا مركبا يتداخل فيه البعد الأمني مع التعقيد الإداري، في ظل واقع محلي يتسم بالتغيرات المستمرة والضغوط والمتعددة، وقد اظهر هذا البحث ان غياب التنسيق الفعال بين الجهات المعنية ، وضعف البنية

الإدارية، وتفاوت الإمكانيات بين المحافظات ، كلها عوامل تضـعف من قدرة الدولة على تطبيق قوانين الإقامة بشكل شامل ومتابعة المخالفين وإدارة بياناتهم .

وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة:

١-انشـــاء قاعدة بيانات وطنية موحدة ترتبط بين وزارة الداخلية، قيادة العمليات ، وزارة العمل لتسهيل تتبع حركة المقيمين وتحديث بياناتهم بشكل لحظي .

٢-توحيد الإجراءات بين المحافظات من خلال اصدار تعليمات مركزية واضحة لضبط الإقامة ، وتدريب الفرق المحلية على تطبيقها .

٣-تطوير البنية التحتية الرقمية في مديريات الإقامة ، واعتماد أنظمة الكترونية حديثة لتســجيل الطلبات ، ومتابعة المخالفين ، وتوثيق الإجراءات .

٤-توسيع نطاق الحملات الأمنية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ، مع مراعاة الجوانب الإنسانية في التعامل مع الحالات الخاصة .

٥-مراقبة المنافذ الحدودية بشـكل اكثر دقة لمنع الدخول غير القانوني ، وتحديث اليات التحقق من الوثائق .

٦-اطلاق حملات توعية إعلامية ومجتمعية حول أهمية الالتزام بشروط الإقامة ، وخطورة التستر على المخالفين ، ودور المواطن في دعم الامن الإداري .

٧-اشـــراك منظمات المجتمع المدني في مراقبة أوضـــاع المقيمين ، وتقديم الدعم القانوني والإنساني للحالات المستحقة .

٨-مراجعة السـياسـات الخاصـة باسـتقدام العمالة الأجنبية لضـمان توافقها مع احتياج السـوق المحلي ، والحد من الإقامة غير المنظمة .

٩-تحديث قانون الإقامة بما ينسجم مع التحديات الحالية ، وادراج مواد جديدة تضمن سرعة الإجراءات .

٦-المصادر:

أولا : المصادر العربية

❖أحمد العبيدي؛ السياسة الأمنية في العراق بعد ٢٠٠٣. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ٢٠٢٠.

❖توق محي الدين وعبد الرحمن عدس؛ اساسيات علم النفس التربوي، : (عمان، الجامعة الاردنية، جون وايلي وأولاده، ١٩٨٤).

❖سعيد اسماعيل متى. قواعد اساسية في البحث العلمي.ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة للطبع، ١٩٩٤.

❖سوسن شاكر مجيد؛ الاختبارات النفسية، ط١: (عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

❖فاخر عاقل. اسس البحث العلمي في العلوم السلوكية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩.

❖فان دالين بولد؛ مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة : محمد نبيل نوفل (وآخرون)، ط٣ :(القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٤).

❖محمد الطائي؛ إدارة الحدود والهجرة في العراق: الواقع والتحديات جامعة بغداد، ٢٠١٩.

❖محمد الفاعوري، التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام SPSS، ط١ (عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣) .

❖ممدوح عبد المنعم وعيسى عبد الله؛ القياس والتقويم النفسي والتربوي، ط١: (الامارات، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ١٩٩٥).

❖نوري إبراهيم الشوك ورافع صالح فتحي؛ دليل البحاث لكتابة الأبحاث في التربية الرياضية : (بغداد، مطبعة دار النهضة، ٢٠٠٤).

ثانيا : المصادر الاجنبية

Ebel, R; Essentials of Education measurement:(Engle wood, cliffs, new york, prentice-hall, 1972 .

Hassan, Ali. Administrative Challenges in Iraqi Immigration Policies Journal of Middle Eastern Studies, vol. 15, no. 2, 2021

ملحق (١)

إستبانة ضبط مخالفات الإقامة في العراق بين الازمات الأمنية والتحديات الادارية الموزعة على عينة التطبيق مع ورقة التعليمات

عزيزي المحترم ..... تحية طيبة :

يروم الباحثون استكمال دراسة بعنوان(ضبط مخالفات الإقامة في العراق بين الازمات الأمنية والتحديات الادارية) ولكونكم عينة البحث المقصودة نضع بين أيديكم الكريمة بعض العبارات التي لها علاقة مباشرة بمجال عملكم آملين الإجابة بحسب ما ترونه مناسبا.

تعليمات الإستبانة

١- عدم كتابة الاسم .

٢- إن إجاباتكم ستحظى بسرية تامة ولن يطلع عليها احد سوى الباحث .

٣- ضرورة الإجابة بصراحة ودقة على العبارات .

٤- عدم ترك أي عبارة من عبارات الاستمارة بلا إجابة .

٥- إختيار الحقل الذي يمثل إجابتك أمام كل عبارة.

مع فائق الشكر والتقدير

ت	العبارات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
١	تعيق الأزمات الأمنية متابعة وضبط مخالفات الإقامة بفعالية.					
٢	تحوّل أولويات الدولة نحو الأمن على حساب متابعة الإقامة.					
٣	تستغل الجماعات المسلحة الوضع الأمني لتسهيل حركة المخالفين.					
٤	تضعف الأزمات الأمنية التنسيق بين الجهات المختصة بالإقامة.					

٥	تجعل الاضطرابات بعض المناطق خارج السيطرة، مما يسهّل المخالفات.					
٦	يزيد النزوح واللجوء نتيجة الأزمات صعوبة التمييز بين المقيمين الشرعيين والمخالفين.					
٧	يظل ضبط مخالفات الإقامة مرتبطاً بتحقيق الاستقرار الأمني.					
٨	التحديث الإداري البطيء يزيد من تراكم المخالفات.					
٩	البيروقراطية المطولة تؤخر معالجة مخالفات الإقامة.					
١٠	نقص الكوادر المدربة يحد من فعالية الرقابة الإدارية.					
١١	الفساد الإداري يتيح التلاعب في معاملات الإقامة.					
١٢	غياب الأنظمة الإلكترونية يعيق متابعة المخالفين.					
١٣	. محدودية الموارد المالية تؤثر على تطبيق القوانين.					
١٤	ضعف التنسيق بين الجهات المسؤولة يعرقل ضبط المخالفات.					
١٥	ضعف الرقابة الداخلية يقلل من كفاءة المؤسسات المعنية بالإقامة.					